

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقریرات درس خارج اصول حضرت آیت الله سید محمد رضا مدرّسی طباطبائی یزدی دامت برکاته

دوره‌ی دوم - سال سیزدهم - جلسه ۲۷ - شنبه ۱۳/۹/۹۵

انقلاب نسبت

مرحوم آخوند این مطلب را تحت عنوان و فصل مستقلی مورد بحث قرار داده‌اند و از آنجا که عمدتاً بحث ما بر اساس متن کفایه پیش می‌رود، در این بحث نیز ابتدا فرمایش مرحوم آخوند را عرض می‌کنیم و سپس علی‌التفصیل وارد بحث می‌شویم و آنچه که به نظر ما می‌رسد عرض خواهیم کرد.

جناب آخوند رحمته چنین بیان می‌کنند: «لا اشکال فی تعیین الاظهر فی البین اذا کان التعارض بین الاثنین»؛ یعنی با توجه به بحث‌هایی که قبلاً داشتند، اگر تعارضی بین دو دلیل باشد هرگاه روشن شد اظهر کدام است، وظیفه معلوم است. اما هرگاه تعارض بین بیش از دو دلیل باشد؛ یعنی سه دلیل و بیشتر از سه دلیل درگیر باشند، اینکه اظهر کدام است و وظیفه مراجعه به کدام یک از ادله است، خالی از خفا نیست و چون خالی از خفا نیست، بعضی از اعلام به نظر ایشان در خبط و اشتباه افتاده‌اند و مقصودش هم از بعضی اعلام، جناب محقق نراقی رحمته است.

ظاهراً اول کسی که مفصّل و رسماً در بحث انقلاب نسبت وارد شده است مرحوم نراقی است^۱. البته

۱. کفایة الأصول (ط - آل البیت)، ص ۴۵۱.

فصل لا إشکال فی تعیین الأظهر لو کان فی البین إذا کان التعارض بین الاثنین و أما إذا کان بین الزائد علیهما فتعینهما ربما لا یخلو عن خفاء و لذا وقع بعض الأعلام فی اشتباه و خطإ حيث توهم أنه إذا کان هناك عام و خصوصات و قد خصص ببعضها کان اللزوم ملاحظة النسبة بینة و بین سائر الخصوصات بعد تخصیصه به ربما تنقلب النسبة إلى عموم و خصوص من وجه فلا بد من رعاية هذه النسبة و تقدیم الراجح منه و منها أو التخییر بینة و بینها لو لم یکن هناك راجح لا تقدیمها علیه إلا إذا كانت النسبة بعده علی حالها.

۲. عوائد الايام فی بیان قواعد الاحکام و مهمات مسائل الحلال و الحرام، ص ۳۴۹.

عائدة (۴۰) فی حکم العام و الخاص المطلقین و العامین من وجه

اعلم أنه قد حقق فی الأصول أنه إذا تعارض العام و الخاص المطلقین، یخصص العام بالخاص.

و إذا تعارض العامان من وجه، یرجع إلى التریحیح إن کان، و إلا فیحکم بالتخییر إن أمکن، و إلا یرجع إلى الأصل السابق علیهما.

و هذا کله ظاهر إذا کان التعارض بین عام و خاص مطلقین أو من وجه، و کثیرا ما یتعدد أحدهما أو کلاهما، لا بمعنی أن یتعدد دلیل أحد

الحکمین، بأن یتحد موضع المتعددین، لأنه فی حکم الواحد، بل مع تعدد الموضوع العام أو الخاص المطلق أو من وجه.

طبيعي است كه اصل اين قضيه قبل از ايشان نيز مطرح بوده است، ولي تا قبل از ايشان كسى به نحو

كما إذا قال: أكرم العلماء، و أكرم الفقهاء، و لا تكرم العالم الفاسق، فهناك عام مطلق، و خاص مطلق متخالفين، و خاص مطلق من العام، و من وجه من الخاص، و التعارض فى الفقيه الفاسق.

أو قال: أكرم العلماء، و أكرم الخياطين، و لا تكرم الفاسق، فهناك ثلاثة عامات من وجه، و التعارض بين الثلاثة فى العالم الخياط الفاسق، و فى العالم الفاسق و الخياط الفاسق بين كل اثنين.

و من هذا القبيل: ما ورد فى الالتفات عن القبلة حيث ورد فى حديث: «أن الالتفات يقطع الصلاة» و آخر: «أن الالتفات لا يقطع» و ثالث: «أن الالتفات بكل البدن يقطع» و رابع: «أن الالتفات بالاستدبار يقطع» و خامس بأن «الالتفات الموجب لرؤية الخلف يقطع». و لو لوحظت المفاهيم أيضا، ترداد المعارضات، ففى سادس: «الالتفات بغير الفاحش لا يقطع»، و فى سابع: «الالتفات لا بكل البدن لا يقطع»، و فى ثامن: «الالتفات الغير الموجب لرؤية الخلف لا يقطع».

ثم إجراء ما قرر فى الأصول من أحكام المتعارضين بين كل متعارضين من هذه الأمور المتعددة فى صورة التعدد، يحتمل أحد الوجوه الثلاثة: الأول: إجراؤه بين كل اثنين من المتعارضين، مع قطع النظر عن جميع المعارضات لكل منهما من هذه الأمور، فيلقى التعارض بين كل متعارضين منها مع قطع النظر عن البواقي، و يحكم بمقتضاه، ثم تجمع المقتضيات، و يعمل فيه مثل ذلك.

كما يقال فى المثال الأول: يعارض لا تكرم العالم الفاسق، مع أكرم العلماء، بالعموم المطلق، فيخصص الثانى، ثم يعارض الأول مع أكرم الفقهاء بالعموم من وجه، فلا يحكم فى الفقيه الفاسق بشىء، أو يحكم بالتخيير، و لا تعارض بين الثانى و الثالث.

و إذا قال: لا تكرم العلماء، و أكرم الفقهاء، و أكرم العدول، لا تعارض بين الثانيتين، و يعارض كل منهما مع الأول بالعموم المطلق، فيخصص الأول بغير العدول، و غير الفقهاء، و يختص عدم الإكرام بالفاسق من غير الفقهاء.

الثانى: إجراؤه بين كل اثنين منها بعد إلقاء التعارض بين كل منهما و بين سائر معارضاته، و الحكم بمقتضاه، فيؤخذ كل خبر مع كل من معارضاته، و يعمل فيه بمقتضى التعارض، ثم يعارض مع معارض آخر.

ففى المثال السابق يخصص لا تكرم العلماء أولا بأكرم الفقهاء، لكونه أخص منه مطلقا، ثم يعارض مع أكرم العدول، و يكون التعارض حينئذ بالعموم من وجه.

الثالث: أن يعارض كل عام أو خاص مع واحد من معارضاته، مع ملاحظة ماله من سائر المعارضات، فيعمل فيه بمقتضى ما يقتضيه التعارض، بمعنى أن يلاحظ كونه ذا معارض كذا من غير أن يعمل بمقتضى تعارضهما أولا.

و محصل الوجوه الثلاثة: أنه إما تجرى القاعدة المقررة للمتعارضين بين كل اثنين من هذه الأمور من غير ملاحظة وجود سائر المعارضات لكل منهما، و من دون إجراء القواعد المقررة بينه و بين كل منهما، و هو الوجه الأول.

أو تجرى القاعدة بين كل اثنين منها بعد ملاحظة وجود سائر المعارضات لكل منهما، و إجراء القواعد المقررة بينه و بين كل منها، و هو الوجه الثانى.

أو تجرى القاعدة بين كل اثنين، مع ملاحظة وجود سائر المعارضات لكل من دون إجراء حكمه.

فيقال: هذا الخبر مع وجود هذا المعارض يخصص ذلك أو لا يخصصه.

ثم نقول: إنه لا شك أن الأول باطل، لأن بعد وجود المعارض و احتمال اختلاف الحكم معه، لا وجه للإغماض و قطع النظر عنه.

و كذا الثانى، لأن تقديم إجراء قواعد بعض المعارضات تحكّم بحت فاسد، لأن الكل قد ورد علينا دفعة واحدة، بمعنى أن المجموع فى حكم كلام واحد بالنسبة إلينا، فيجب العمل فيه بمقتضى الجميع، و إجراء الكل يؤدى غالبا إلى الدور الباطل، أو التسلسل.

رسمی وارد بحث نشده است. شیخ رحمته الله هم نظریه‌ی ایشان را نقل کرده است.^۱ مرحوم آخوند می‌فرماید در صورتی که اطراف درگیری و تعارض، بیش از دو دلیل باشد بعضی اعلام در خبط و خطا افتاده‌اند؛ زیرا چنین توهم کرده‌اند که:

اگر یک عام و خصوصاتی داشته باشیم و این عام قطعاً به یکی از این خصوصات تخصیص خورده باشد، حال یا به خاطر اینکه آن خاص قطعی است یا اجماعی است یا مثلاً در زمان قبل وارد شده است، (لتقدم الخاص زماناً أو لقطعيته أو لكونه اجماعياً) در این صورت باید نسبت این عام را با خاص یا خاص‌های دیگر، بعد از آنکه تخصیص خورد بسنجیم. نسبت عام با خاص اول همان عموم و خصوص مطلق است و بالطبع عام را تخصیص می‌زند، ولی بعد از اینکه عام تخصیص خورد باید حاصل این خاص و عام، یعنی عام مخصّص را با خاص دیگر نسبت‌سنجی کنید، آن وقت اگر دیدید بازهم نسبتش عموم و خصوص مطلق است همان را اعمال کنید و مشکلی نیست، ولی اگر نسبت عموم و خصوص مطلق نبود و مثلاً من وجه یا تباین شد، ملاک همین نسبت جدید است و باید قواعدی را که با نسبت جدید مناسب است اعمال کنید. مرحوم آخوند در اینجا بیان می‌کند که این حرف درست نیست.

توضیح بیشتر

مرحوم آخوند می‌فرماید^۲ آنجایی که اطراف تعارض، بیش از دو دلیل است در یک تقسیم‌بندی کلی دو

۱. فرائد الاصول (ط - انتشارات اسلامی)، ج ۲، ص ۷۹۴.

بقی فی المقام شیء. و هو أن ما ذكرنا من حكم التعارض من أن النص يحكم على الظاهر والأظهر على الظاهر لا إشكال في تحصيله في المتعارضين و أما إذا كان التعارض بين أزيد من دليلين فقد يصعب تحصيل ذلك إذ قد يختلف حال التعارض بين اثنين منها بملاحظة أحدهما مع الثالث مثلا قد يكون النسبة بين الاثنين العموم والخصوص من وجه و ينقلب بعد تلك الملاحظة إلى العموم المطلق أو بالعكس أو إلى التباين. وقد وقع التوهم في بعض المقامات فنقول توضيحاً لذلك: إن النسبة بين المتعارضات المذكورة إن كانت نسبة واحدة فحكمها حكم المتعارضين. فإن كانت النسبة العموم من وجه وجب الرجوع إلى المرجحات مثل قوله يجب إكرام العلماء و يحرم إكرام الفساق و يستحب إكرام الشعراء فيعارض الكل في مادة الاجتماع.

و إن كانت النسبة عموماً مطلقاً فإن لم يلزم محذور من تخصيص العام بهما خصص بهما مثل المثال الآتي و إن لم يلزم محذور مثل قوله يجب إكرام العلماء و يحرم إكرام فساق العلماء و ورد و يكره إكرام عدول العلماء فإن اللازم من تخصيص العام بهما بقاؤه بلا مورد فحكم ذلك كالمبتين لأن مجموع الخاصين مبان للعامة.

و قد توهم بعض من عاصرناه فلاحظ العام بعد تخصيصه ببعض الأفراد بإجماع و نحوه مع الخاص المطلق الآخر فإذا ورد أكرم العلماء و دل من الخارج دليل على عدم وجوب إكرام فساق العلماء و ورد أيضاً لا تكرم التحويين كانت النسبة على هذا بينه و بين العام بعد إخراج الفساق عموماً من وجه و لا أظن يلتزم بذلك فيما إذا كان الخاصان دليلين لفظيين إذ لا وجه لسبق ملاحظة العام مع أحدهما على ملاحظته مع العام الآخر.

و إنما يتوهم ذلك في العام المخصص بالإجماع أو العقل لزعم ...

۲. كفاية الأصول (ط - آل البيت)، ص ۴۵۱.

قسم است: یا متعارضات همگی نسبت واحد دارند یا اینکه نسبتشان متعدد است.

نسبت واحد داشتن یعنی صرف نظر از انقلاب نسبتی که گفتیم، اگر یک عام و چند خاص باشد، همگی نسبت به عام اگر به تنهایی سنجیده شوند عموم و خصوص مطلق هستند. فرضاً مولا فرموده «اکرم کل عالم» بعد فرموده «لا تکرّم النحوی»، سپس فرموده «لا تکرّم الصرّفی» و فرموده «لا تکرّم الطیب» و گفته «لا تکرّم فلاناً» و این همه خاص ذکر می‌کند، ولی همه نسبت به عام اخص مطلق هستند. در این صورت اطراف متعارضات دارای نسبت واحد است.

گاهی هم اطراف متعارضات متعدده است؛ مثلاً می‌فرماید «اکرم کل عالم» بعد می‌فرماید «لا تکرّم العالم الفاسق» و فرموده: «یستحب اکرّم العدول». نسبت «لا تکرّم العالم الفاسق» به «اکرم کل عالم»، عموم و خصوص مطلق است، اما نسبت «یستحب اکرّم العدول» به «اکرم کل عالم» عموم و خصوص من وجه است. اطراف سه تاست اما نسبت‌ها فرق دارند.

فصل لا إشکال فی تعیین الأظهر لو کان فی البین إذا کان التعارض بین الاثنین و أما إذا کان بین الزائد علیهما فتعینه ربما لا یخلو عن خفاء و لذا وقع بعض الأعلام فی اشتباه و خطإ حيث توهم أنه إذا کان هناك عام و خصوصات و قد خصص ببعضها کان اللّاحظ النسبة بینة و بین سائر الخصوصات بعد تخصیصه به ربما تنقلب النسبة إلى عموم و خصوص من وجه فلا بد من رعیة هذه النسبة و تقدیم الراجح منه و منها أو التخییر بینة و بینها لو لم یکن هناك راجح لا تقدیمها علیه إلا إذا كانت النسبة بعده علی حالها. و فیہ أن النسبة إنما هی بملاحظة الظهورات و تخصیص العام بمخصص منفصل و لو کان قطعياً لا ینتلم به ظهوره و إن انتلم به حجیته و لذلك یكون بعد التخصیص حجة فی الباقي لأصالة عمومه بالنسبة إليه.

لا یقال إن العام بعد تخصیصه بالقطعی لا یكون مستعملاً فی العموم قطعاً فكیف یكون ظاهراً فیہ. فإنه یقال إن المعلوم عدم إرادة العموم لا عدم استعماله فیہ لإفادة القاعدة الكلية فیعمل بعمومها ما لم یعلم بتخصیصها و إلا لم یکن وجه فی حجیته فی تمام الباقي لجواز استعماله حیث یؤخذ فیہ و فی غیره من المراتب التي یجوز أن ینتهی إليها التخصیص و أصالة عدم مخصص آخر لا یوجب انعقاد ظهور له لا فیہ و لا فی غیره من المراتب لعدم الوضع و لا القرینة المعینة لمرتبة منها كما لا یخفی لجواز إرادتها و عدم نصب قرینة علیها.

نعم ربما یكون عدم نصب قرینة مع كون العام فی مقام البیان قرینة علی إرادة التمام و هو غیر ظهور العام فیہ فی كل مقام. فانقدح بذلك أنه لا بد من تخصیص العام بكل واحد من الخصوصات مطلقاً و لو كان بعضها مقدماً أو قطعياً ما لم یلزم منه محذور انتهائه إلى ما لا یجوز الانتهاء إليه عرفاً و لو لم یکن مستوعباً لأفراده فضلاً عما إذا كانت مستوعباً لها فلا بد حیث من معاملة التباين بینة و بین مجموعها و من ملاحظة الترجیح بینهما و عدمه فلو رجح جانبها أو اختیر فیما لم یکن هناك ترجیح فلا مجال للعمل به أصلاً بخلاف ما لو رجح طرفه أو قدم تخییراً فلا یطرح منها إلا خصوص ما لا یلزم مع طرحه المحذور من التخصیص بغيره فإن التباين إنما كان بینة و بین مجموعها لا جمیعها و حیث یقع التعارض بین الخصوصات فیخص ببعضها ترجیحاً أو تخییراً فلا تغفل.

هذا فیما كانت النسبة بین المتعارضات متحدة و قد ظهر منه حالها فیما كانت النسبة بینها متعددة كما إذا ورد هناك عامان من وجه مع ما هو أخص مطلقاً من أحدهما و أنه لا بد من تقدیم الخاص علی العام و معاملة العموم من وجه بین العامین من الترجیح و التخییر بینهما و إن انقلبت النسبة بینهما إلى العموم المطلق بعد تخصیص أحدهما لما عرفت من أنه لا وجه إلا لملاحظة النسبة قبل العلاج.

نعم لو لم یکن الباقي تحته بعد تخصیصه إلا ما لا یجوز أن یجوز عنه التخصیص أو كان بعيداً جداً لقدم علی العام الآخر لا لانقلاب النسبة بینهما بل لكونه كالنص فیہ فیقدم علی الآخر الظاهر فیہ بعمومه كما لا یخفی.

آقای آخوند رحمته الله علیه در یک قضاوت کلی می‌گوید چه این متعارضات متحدة النسبة باشند و چه مختلفة النسبة باشند، همان نسبتی که از ابتدا داشتند باید ملاک عمل قرار بدهیم.

اگر عموم و خصوص مطلق بودند باید همه‌ی خاص‌ها مخصص آن عام شوند. اگر در جایی نسبتشان عموم و خصوص من وجه بود باز هم همان نسبت عموم و خصوص من وجه را باید حفظ کرد؛ نه اینکه حالا که عام به یکی از خاص‌ها مخصص شده حاصلش را با دلیل دیگر نسبت‌سنجی کنیم. البته این یک قاعده است، مرحوم آخوند می‌گوید ممکن است بر اساس بعضی از معیارهای عارضی مثلاً عام را به خاص تخصیص نزنیم یا با اینکه نسبت دو عام عموم و خصوص من وجه است یکی را بر دیگری مقدم بداریم، ولی این نه به خاطر انقلاب نسبت است بلکه بر اساس نکته‌ی دیگری است که بعداً اشاره خواهیم کرد. صرف نظر از آن موارد استثنائی، قاعده این است که عام را با بقیه‌ی ادله نسبت‌سنجی کنید؛ اگر همه اخص مطلق هستند همه را مخصص قرار بدهید، اگر عام با دلیل دیگری نسبتش مثلاً عموم من وجه است باز هم عموم من وجه را ملاک قرار بدهید، ولو آنکه اگر با یکی از خاص‌ها تخصیص زده شود نسبت منقلب بشود، ولی آن نسبت منقلب شده معیار عمل نمی‌باشد.

برای اینکه کلام مرحوم آخوند روشن‌تر شود و نیز تمهیدی برای بحث‌های آینده باشد، هم استدلال آقای آخوند را عرض می‌کنیم و هم مثال‌هایی بیان می‌کنیم.

اما استدلال آقای آخوند رحمته الله علیه ایشان می‌فرماید: اینکه می‌گویم باید ادله را - یعنی عام را - صرف نظر از تخصیصش با خاص دیگر بسنجیم، به خاطر این است که ملاک در نسبت‌سنجی، ظهورات استعمالیه است و فرض این است که با ورود مخصص منفصل، (چون بحث ما در مخصص منفصل است) ظهور استعمالی عام پابرجاست و لهذا اگر یک عام با ده مخصص منفصل هم روبرو شود باز ظهورش در اینکه در عموم استعمال شده مثلث نمی‌شود. اگر فرمود «اکرم کل عالم» بعد فرمود «لا تکرّم النحوی، الصرّفی، الهیوی و...» باز در مقام ظهور استعمالی، «کل عالم» شامل همه‌ی این‌ها می‌شود، نهایت اینکه می‌فهمیم مراد جدی نسبت به این‌ها (نحوی و صرّفی و هیوی و امثالهم) وجود ندارد ولی ملاک نسبت‌سنجی همان ظهورات است نه مرادهای جدی. و اینکه چرا ملاک چنین است مرحوم آخوند توضیحی درباره‌ی آن ندارد.

در اینجا مرحوم آخوند به شکل معترضه نیز سخنی را ذکر می‌کند و می‌گوید شاهد بر اینکه عمومات با مخصص‌های منفصل، ظهوراتش مثلث نمی‌شود این است که با وجود تخصیص به مخصص منفصل، می‌تواند مرجع قرار بگیرد و هرجا شک شد، غیر از مواردی که تخصیص خورده می‌توانیم رجوع به عموم عام کنیم، و

إلا اگر آن عموم مثلث می‌شد دیگر به عنوان مرجع عند الشک باقی نمی‌ماند. مثلاً اگر ظهور عام «اکرم کل عالم» با مخصص منفصل مثلث می‌شد و شک می‌کردیم که فلان عالم آیا واجب الاکرام است یا نه، دیگر نمی‌شد به «اکرم کل عالم» رجوع کرد. در حالی که قطعاً می‌توان رجوع کرد و این آیت آن است که ظهور استعمالی به قوت خودش باقی است و به عنوان یک قاعده، هر جا شک کردیم می‌توانیم رجوع به آن کنیم. در مقابل مرحوم آخوند، آقای نراقی رحمته می‌فرماید: بعد از تخصیص باید معیار نسبت‌سنجی را عام مخصص قرار بدهیم و چه بسا نسبت از آنچه که بود به نسبت جدیدی منقلب می‌شود.

چند مثال برای مواردی که نسبت منقلب می‌شود:

مولا فرموده «اکرم العلماء» که یک عام است، سپس به طور منفصل فرموده «لا تکرّم فساق العلماء» که فرض می‌کنیم حرمت از آن استفاده می‌شود؛ یعنی «یحرم اکرام فساق العلماء» و دلیل سومی می‌گوید «یکره اکرام النحویین». اینجا همان‌طور که ملاحظه می‌فرمایید یک عام (اکرم العلماء) و دو خاص داریم؛ یکی «یحرم اکرام فساق العلماء» و یکی «یکره اکرام النحوی». هر کدام از این خاص‌ها با آن عام مشکلی ندارند و طبق قاعده‌ی مقدم بودن خاص بر عام، تخصیص جاری است، ولی آقای نراقی رحمته می‌فرماید اگر یکی از این مخصص‌ها فرضاً اجماعی یا قطعی بود یا حتی کسی احراز کرد زمانش مقدم است، مثلاً «لا تکرّم فساق العلماء» مقدم است و نتیجه چنین می‌شود که: «یجب اکرام العلماء غیر الفساق منهم» یا «اکرم العلماء العدول».

حال سراغ «یکره اکرام النحویین» بیاییم. اگر نحوی را با عالم می‌سنجیدیم باز اخص مطلق بود؛ چون «کلّ نحوی عالم» و «بعض العالم لیس بنحوی» ولی فرض این است که این عالم تخصیص خورده است و «اکرم العلماء» تبدیل شد به «اکرم العلماء العدول» یا «اکرم العلماء غیر الفساق». در این حالت «عالم عادل» و «إن شئت قلت «عالم غیر فاسق» نسبتش با «نحوی» چیست؟ نسبت آنها من وجه است؛ چون عالم عادل می‌تواند صرفی باشد که غیر نحوی است پس ماده‌ی افتراق می‌شود، نحوی هم می‌تواند فاسق باشد که این هم ماده‌ی افتراق آنهاست، ماده‌ی اجتماع هم دارند که «نحوی عادل» است. اگر ملاک همان نسبت قبل می‌بود خیلی راحت بود و نحویین از علماء خارج می‌شدند و هیچ ابهامی هم نداشت، اما حال که نسبت عموم و خصوص من وجه شده است در مورد نحوی عادل دچار مشکل می‌شویم. می‌گوییم این عالم چون نحوی است بنابر «یکره اکرام النحویین» اکرامش مکروه است، «اکرم العلماء العدول» نیز می‌گوید این نحوی چون عالم عادل است اکرامش واجب است، حال آنکه نمی‌شود بین این دو جمع کرد و بگوییم هم واجب الاکرام و هم مکروه الاکرام است. آقای نراقی رحمته می‌گوید اینجا نسبت، عموم و خصوص من وجه شده و

تعارض برقرار شده است و لذا باید قواعد تعارض عموم و خصوص من وجه را به کار ببریم، ولی آقای آخوند رحمته می‌فرماید سخن مرحوم نراقی اشتباه و خطا است. اینجا به همان ملاک مقدم بودن اظهر بر ظاهر، باید «یکره اکراه النحویین» را بر «اکرم العلماء» مقدم بداریم و اصلاً قضیه‌ی عدول را دخالت ندهیم.

در این مورد دو خاص داشتیم و یک عام که نسبت آنها اعم و اخص مطلق بود، اما با تخصیص خوردن عام به یکی، نسبت به عموم و خصوص من وجه منقلب شد.

مثال دیگر: گاهی نسبت بین دو دلیل عموم و خصوص من وجه است و در ماده‌ی اجتماع تعارض دارند، ولی اگر اعمال تخصیص کردیم نسبت از من وجه به مطلق منقلب می‌شود. آقای نراقی رحمته می‌گوید این نسبت جدید ملاک است، ولی آقای آخوند می‌گوید خیر، همان نسبت سابق ملاک است. مثلاً مولا فرموده است «اکرم العلماء» که یک عام است، عام دیگری نیز داریم که می‌فرماید «یستحب اکرام العدول» و نسبتشان هم عموم و خصوص من وجه است کما هو الواضح؛ زیرا «عالم غیر عادل» و «عادل غیر عالم» داریم که دو ماده‌ی افتراق است، همچنین «عالم عادل» داریم که ماده‌ی اجتماع است. اگر ما بودیم و این دو دلیل، در «عالم عادل» دچار مشکل می‌شدیم که آیا واجب است اکرامش کنیم یا لازم نیست بلکه مستحب است. اما دلیل سوم در اینجا هست و آن اینکه وارد شده است: «یحرم اکرام العالم الفاسق». اگر اینجا منحصر (دلیل سوم) را نسبت به «اکرم العلماء» اعمال کنیم، نتیجه می‌شود: «اکرم العلماء العدول» و وقتی نسبت «اکرم العلماء العدول» را با «یستحب اکرام العدول» بسنجیم دیگر نسبتش اعم و اخص مطلق است.

مثالی دیگر: «اکرم العلماء» و «لا تکرم فساق العلماء» عموم و خصوص مطلق هستند. سپس دلیل دیگری می‌گوید «یستحب اکرام عدول العلماء» این خاص‌ها با عام متحد النسبة هستند و هر کدام نسبت به آن عام می‌تواند منحصر باشد؛ چون «عالم عادل» و «عالم فاسق» هر دو نسبت به «عالم» اخص است. اما اگر گفتیم «اکرم العلماء» به «لا تکرم فساق العلماء» تخصیص می‌خورد، نتیجه می‌شود: «یجب اکرام العلماء غیر الفساق» یعنی «یجب اکرام العدول من العلماء» و فرض کردیم خاص سوم این باشد که «یستحب اکرام عدول العلماء»، در این صورت آن نتیجه با این خاص تعارض پیدا می‌کنند و دیگر نسبت عموم و خصوص مطلق ندارند. یکی می‌گوید «یجب اکرام عدول العلماء» و یکی می‌گوید «یستحب اکرام عدول العلماء» یعنی با موضوع واحد، دو حکم متضاد دارند. لهذا مرحوم نراقی می‌گوید باید احکام تعارض مترتب شود، اما آقای آخوند رحمته می‌فرماید خیر، ملاک را همان حالت اول قرار بدهید که «اکرم العلماء» یک بار به فساق علماء و یک بار هم به عدول علماء تخصیص خورد. البته اینجا محذور دیگری پیدا می‌شود که اگر عالم عادل و عالم فاسق را خارج کنید

دیگر عالمی باقی نمی‌ماند؛ زیرا عالم یا فاسق است یا عادل، ولی صرف نظر از این اشکال، ملاک همین چیزی است که گفتیم.

مقرر: سید حامد طاهری

ویرایش و استخراج منابع: محمد عبدالهی